

## وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

### قرار وزارى رقم ١٨ لسنة ٢٠١٧ « بالتفويض »

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة دمياط والسوق التابع لها

للعام المالى ٢٠١٤

### رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته

بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣١٥ لسنة ٢٠١٦ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن لائحة شئون العاملين واللائحة المالية

وللائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية

لمحافظة دمياط ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠١٥/٤/١

باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠١٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٧/٤/٢٧ ؛

## قرار

**مادة ١ -** اعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة دمياط والسوق التابع لها عن العام المالي ٢٠١٤ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٧٥,٠٠٠,٦٩١٦٤ ج (فقط ستة ملايين وتسعمائة وستة عشر ألفاً وأربعمائة جنيه وخمسة وسبعون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٧٠,٧٩٥٢١,٥٩ ج (فقط سبعة ملايين وتسعة وسبعون ألفاً وخمسمائة وواحد وعشرون جنيهاً وتسعة وخمسون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة المصروفات عن الإيرادات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٨٤,٠٠٠,١٦٣١٢ ج (فقط مائة وثلاثة وستون ألفاً ومائة وعشرون جنيهاً وأربعة وثمانون قرشاً لا غير) خصمت من الاحتياطي العام الذي بلغ في ٣١/١٢/٢٠١٤ مبلغ ٣٨,٠٥٨,٤١٦١٥٨ ج (فقط واحد وأربعون مليوناً وستمائة وخمسة عشر ألفاً وثمانمائة وخمسة جنيهاً وثمانية وثلاثون قرشاً لا غير) .

**مادة ٢ -** ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٧/٤/٢٠١٧

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ مصطفى عبد الرحمن عويضة